حمادة: عملنا على وضع خطط فاعلة لزيادة كفاءة المدربين والمتدربين

6

«المعلومات المدنية» ارتبطت بتعاقدات بلغت 7 ملايين دينار قبل إقرار ميزانيتها

عبدالصمد: مستثمر «الزور الشمالية» يدفع 138 ألف دينار سنويا والدولة تشتري الكهرباء منه بـ 26 مليون دينار

أكد رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي النائب عدنان عبد الصمد أن اللجنة اجتمعت لمناقشة ميزانية هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص للسنة المالية الجديدة 2017/2018 وحسابها الختامي للسنة المالية المنتهية 2015/2016 وملاحظات ديوان المحاسبة بشأنه، وتبين لها ما يلي :

لابد من حسم التباين في وجهات النظر القانونية ما بين ديوان المحاسبة والهيئة بشأن عدم قيامها بعرض عدد من تعاقدات شركة المشروعات السياحية على اللجنة العليا للهيئة بصورة غير سليمة وفق رأي الديوان رغم تقديمه لأدلة قانونية تؤكد صحة رأيه لاسيما وأنه ذات الرأي الذي انتهت إليه إدارة الفتوى والتشريع، مع تشديد اللجنة على ضرورة إدارة أملاك الدولة بصورة مثلى تعزيزا للإيرادات غير النفطية.

ووفقا للتقرير السنوي للهيئة فقد تم زيادة القيمة الإيجارية لثلاثة عقود متعلقة بعقار مسلخ محافظة الجهراء والأحمدي وسوق المباركية لتصل إلى ما يقارب 6 ملايين دينار بعدما كانت قيمها الإيجارية في السابق لا تتعدَ 137 ألف دينار، مع تأكيد اللجنة على ضرورة أن تكون القيم الإيجارية الجديدة متزنة ما بين مصلحة الدولة والمستثمرين والمستهلكين وعدم تكرار ما شاب بعض العقود مؤخرا والتي كانت قيمها الإيجارية مبالغ فيها.

وبينت اللجنة ضرورة وجود دراسة حكومية لتقييم التوفير الحقيقي على الخزانة العامة نتيجة الاتجاه لتوقيع عدد من مشروعات الشراكة مع القطاع الخاص مع ضرورة تضمن هذه المشروعات فرص عمل للمواطنين ؛ لاسيما وأن اللجنة قد

عدنان عبد الصمد

رصدت عدم تناسب القيمة الإيجارية لمشروع محطة الزور الشمالية والمقام بنظام الشراكة حيث أن المستثمر يدفع سنويا مقابل استغلال هذه الأرض ما يقارب 138 ألف دينار في حين أن الدولة تشتري الطاقة الكهربائية من هذه المحطة بما يقارب 26 مليون دينار، وأن هذه المشروعات يجب أن تكون محل اهتمام من قبل ديوان المحاسبة لتقييمها ومعرفة ما إذا كانت هناك أي مآخذ تستوجب التصويب.

وأوصت اللجنة بإشراك معهد الكويت للأبحاث العلمية في أي أبحاث ترغب الهيئة في تنفيذها لاسيما وأن كثيرا من مجالات عمل الهيئة ذات صلة باختصاصات المعهد ؛ علما أن ميزانية السنة المالية الجديدة قد تضمنت 178 ألف دينار كاستشارات فنية للمشاريع.

وطالبت اللجنة بزيادة التحقق في مدى قانونية إبرام عقود الشراكة بغير اللغة العربية لاسيما وأن عقود اللغة العربية هي المعتدة لدى المحاكم في حال نشوب أي نزاع قضائي مع المستثمرين.

الهيئة العامة للمعلومات المدنية

من ناحية أخرى قال عبد الصمد: ان اللجنة اجتمعت لمناقشة ميزانية الهيئة العامة للمعلومات المدنية للسنة المالية الجديدة 2017/2018 وحسابها الختامي للسنة المالية المنتهية 2015/2016 وملاحظات جهاز المراقبين الماليين وديوان المحاسبة بشأنه، وتبين لها ما يلي :- وفق إفادة ديوان المحاسبة فإن الهيئة غير جادة في تسوية الملاحظات المسجلة عليها ؛ كما أن تعامل الهيئة مع الجهات الرقابية (ديوان المحاسبة – وزارة المالية – ديوان الخدمة المدنية) لم يكن سليما ومنها إفادة اللجنة أثناء الاجتماع بتزويدهم للمستندات رغم تأكيد الجهات الرقابية للجنة بعدم استلامها، وقيامها بتمرير بعض العقود دون عرضها على جهاز المراقبين الماليين وتبريرها لاحقا بأنها سقطت سهوا !!

واعترضت اللجنة بشدة على قيام الهيئة بارتباطها بتعاقدات تصل قيمتها إلى 7 ملايين دينار وتخص ميزانية السنة المالية الجديدة رغم أنها لم تقر بعد من قبل مجلس الأمة ؛ وتزويد لجنة المناقصات المركزية ببيانات مالية غير صحيحة تفيد بتوفر الاعتمادات المالية اللازمة للتعاقدات المراد الارتباط بها رغم تأكيد وزارة المالية على عدم وجودها أصلا ووضعها أمام سياسة الأمر الواقع لإدراجها في مشروع الميزانية دون أن تستوفي حقها من المناقشة والدراسة، الأمر الذي يستوجب إجراء تحقيق من قبل الوزير المعني وديوان المحاسبة ووزارة المالية للوقوف على حقيقة هذا التصرف المخالف للقانون وإصرار الهيئة على تفسير ما حدث وفق منظورها الخاص بما يتعارض مع ضوابط الجهات الرقابية، ولم تكن إجابات الهيئة مقنعة ومبررة في هذه الملاحظة وغيرها من الملاحظات.

وشددت اللجنة على ضرورة إحلال العقد المتبقي للهيئة مع إحدى الشركات لتوفير عمالة غير كويتية لوظيفة مدخلي بيانات واستبدالها بوظائف للكويتيين لاسيما وأن الجهات الرقابية ما زالت تؤكد وجود بعض العاملين غير الكويتيين في تلك العقود بتخصصات غير متوافقة مع العقد المبرم ومنها على سبيل المثال وجود تخصص (فني صحي) لوظيفة مدخل بيانات وهي ذات المآخذ التي شابت التعاقدات السابقة كوجود تخصصات (مساج، زراعة وغيرها) ولا علاقة لها بوظيفة مدخلي البيانات.

ولابد أن تعيد وزارة المالية النظر في تنامي مصروفات طبع البطاقات المدنية والتي وصلت في السنوات الخمس الماضية إلى ما يقارب 19 مليون دينار والتحقق من صحة استحقاقها خاصة وأن لديوان المحاسبة عدة ملاحظات في هذا الجانب ومنها كثرة البطاقات التالفة ووجود الآلاف من البطاقات التي يتخلف أصحابها عن استلامها سنويا.

بهدف تبسيط إجراءات تأسيس الشركات

الوسط تنشر تعديلات قانون الشركات كما أقرها مجلس الأمة

- إضافة البريد الإلكتروني وصندوق البريد لعنوان الشركة
- إلغاء متطلب إيداع رأس المال في البنك قبل تأسيس الشركات
- إلغاء الحد الأدنى للحصص النقدية وإلغاء شرط كفاية رأس مال الشركة

ربيع سكر

أصدر مجلس الأمة في جلسته الاخيرة بموافقة الأعضاء تعديلات قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 بهدف تسهيل بيئة الأعمال من خلال تبسيط اجراءات تأسيس الشركات.

و«الوسط» تنشر نص تعديلات قانون الشركات كما أقرها مجلس الأمة في جلسته الأخيرة، باضافة البريد الإلكتروني لعنوان الشركة، والغاء متطلب ايداع رأس المال في البنك قبل تأسيس الشركة، والغاء الحد الأدنى للحصص النقدية والغاء شرط كفاية رأس مال الشركة.

ونص التعديلات كالتالي :

مادة أولى : يستبدل بنصوص المواد 96 بند 3 و97 و147،98 من القانون رقم 1 لسنة 2016 المشار اليه النصوص التالية:

مادة 96 بند 3

–3 مركز الشركة الرئيسي أو عنوان البريد الإلكتروني أو صندوق البريد.

مادة 97

لا يتم تأسيس الشركة ذات المسؤولية المحدودة إلا إذا وزعت جميع الحصص النقدية بين الشركاء،

خالد الروضان

وسلمت الحصص العينية إلى الشركة.

وتحدد اللائحة التنفيذية مواعيد ايداع الحصص النقدية في البنوك المحلية.

مادة 98

يقسم رأس مال الشركة إلى حصص متساوية يحدد قيمتها عقد التأسيس وتكون الحصة غير قابلة للتجزئة.

واذا تعدد مالكو الحصة الواحدة تعين عليهم أن يختاروا من بينهم شخصا واحدا يمثلهم تجاه الشركة.

مادة 147

يجب أن يكون رأس مال الشركة بالنقد الكويتي وتحدد اللائحة التنفيذية الحد الأدنى لرأس مال الشركة وفقا لنوع النشاط، وما يدفع منه عند التأسيس.

مادة ثانية : على رئيس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون

المذكرة الإيضاحية

وجاء في المذكرة الإيضاحية: جاء هذا القانون لتعديل بعض احكام القانون رقم 1 لسنة 2016 باصدار قانون الشركات مستهدفا تعديلات على بعض أحكام الشركة ذات المسؤولية المحدودة والشركات المساهمة العامة لتسهيل بيئة الأعمال من خلال تبسيط اجراءات تأسيس الشركات، حيث تضمنت المادة الأولى استبدال عدة نصوص وتعديلها، وذلك بتعديل البند رقم 3 من المادة رقم 96 الخاص بعنوان الشركة باضافة البريد الإلكتروني أو صندوق البريد كمتطلب للعنوان وذلك تماشيا مع الممارسات الدولية وطبيعة الشركات الحديثة.

وايضا الغاء ايداع رأس المال في البنك قبل تأسيس الشركة وذلك من خلال تعديل المادة رقم 97 وترك تحديد مواعيد الإيداع للائحة التنفيذية، حيث ان تلك المسألة تتعلق بنوع الترخيص وتأتي بشكل لاحق على التأسيس وهو الأمر المتعارف عليه في الدول المقارنة، بل إن التقارير الدولية تنظر اليه كعائق أمام المبادرين.

وتم الغاء الحد الأدنى للحصص النقدية والمحدد بمائة دينار كويتي، وترك الأمر لإرادة الشركاء ليتم تحديده في عقد التأسيس وذلك في المادة رقم 98.

وبالنسبة لشركة المساهمة العامة فقد تم الغاء شرط كفاية رأس مال الشركة لتحقيق اغراضها في المادة رقم 147.

دعا الوزير الى تعيينهن ملحقات دبلوماسيات بالخارج

الكندري يطالب الخالد برفع الظلم عن 35 موظفة في «الخارجية»

د. عبدالكريم الكندري

طالب النائب د. عبدالكريم الكندري النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد برفع الظلم عن 35 موظفة في الوزارة وتعيينهن ملحقات دبلوماسيات بالخارج.

وقال الكندري في تصريح امس «لقد كرس الدستور الكويتي مبادىء العدل والمساواة في أحكامه لكونها من دعامات المجتمع، وإنطلاقا من تلك المباديء والأحكام التي كفلها الدستور والتي ساوت بين المواطنين في الحقوق والواجبات ذكورا وإناثا أقدم الكثيرون من أبناء هذا الوطن حملة الشهادات الى التقدم للعمل في العديد من الوزارات والهيئات وفق الشروط التي تحددها هي».

واضاف الكندري «وهو حال خريجين العديد من الشهادات من التقدم للعمل الى وزارة الخارجية بوظيفة باحث قانوني أو اداري تمهيدا للتعيين بوظيفة ملحق دبلوماسي عقب تجاوز دورة من المعهد الدبلوماسي التابع لوزارة الخارجية، وبعد أن ينتهي ممن قبلوا بعد انطباقهم لكل الشروط ومنها المقابلات الشخصية والتي تؤهلهم لبيان التعرف على طبيعة العمل الذين سيقبلون اليه ومن طبيعته العمل خارج الكويت والابتعاث الى العديد من السفارات والهيئات الدبلوماسية وكذلك تجاوز الدورات اللاحقة على عملية القبول في المعهد الدبلوماسي يتوقف كل شيء ويحال الذكور الى التعيين في وظائف الملحق السياسي والعمل في الوزارة أو خارج دولة الكويت باحدى السفارات الخارجية فيما تبقى الاناث ممن تم تعيينهن على درجة باحث قانوني او اداري دون أن يتم منحهم ذات الدرجة التي منحت للذكور».

وتابع الكندري: ولدى سعي الكثيرات من الموظفات العاملات في الوزارة للمطالبة بذات الحال الذي منح للذكور ياتي رد الوزارة أنه بامكان الاناث التقدم بطلب السفر الى خارج البلاد الى البعثات والهيئات وهو الأمر الذي اقدمت عليه العديد من الموظفات يقارب 35 موظفة ممن بادروا بذلك وتم تكليف بعضهم للسفر للخارج وتمثيل الكويت في بعثة الكويت لدى الامم المتحدة أو بعدد من السفارات مع منحهم جوازات سفر خاصة التي تمنح للذكور الدبلوماسيين ولكن دون منحهم لدرجة الملحق الدبلوماسي او السياسي وبعد أن يعودا الى ارض الوطن تطلب منهم الوزارة اعادة الجوازات مرة اخرى ومن دون ان يعدل وضعهم الوظيفي أو القانوني وسط قيام الوزارة ببعض الاستثناءات لحالة او حالتين والرد على اي مطالبات من الموظفات بان الامر في عداد البحث وان الوزارة تدرس الأمر وهو الحال الذي يدخل الثلاث أعوام دون حل منها.

لكن الكارثة تكمن في أن الوزارة قامت بفتح باب القبول كما فعلت معنا وقامت عقب انتهاء الدورة بتعيين باحثات الى درجة ملحقة سياسية دون أن تسوي أوضاع الموظفات السابقات اللاتي مثلنا الكويت في كل المحافل الخارجية وحصلنا على كل الدورات المؤهلة لهن بذلك لتأتي بتعيين حديثي الانضمام للوزارة بل وتقرر اليوم فتح باب القبول مؤخرا لتعلن عن حاجتها للتعيين رغم أننا أهل لذلك وتنطبق علينا ذات الشروط المقررة للتعيين بتلك الوظائف والامر لا يتطلب سوى اصدار قرار من الوزير بتحويل وضعنا من باحثات الى ملحقات رغم تأخر درجاتنا الوظيفية عمن تم تعيينهم لاحقا عنا بسنوات.

واكد الكندري أن هذه القضية التي بدات بتمييز وظيفي بين العاملين في الوزارة على اساس الجنس بين العاملين والمؤهلين في الوظيفة الواحدة بالرغم من مخالفتها لأحكام المادتين 7 و29 من الدستور الا انها تخالف قرارات مجلس الخدمة المدنية التي تقرر مخالفة أية قرارات من شانها الانحراف في اتخاذها.

واشار الكندري الى ان الوزارة قامت في الوقت نفسه بقبول اخوات في الوزارة بينما لاترغب في تعديل الوضع الوظيفي ل 35 مواطنة، بل انها تقرر فتح باب القبول مجددا لدفعات جديدة رغم تأهيلهن من قبل الوزارة لذلك وجاهزيتن وهو الامر الذي يثير علامات الاستغراب لذلك النهج المحبط في التعامل معهن.

وفي ختام تصريحه طالب الكندري وزير الخارجية بتعديل اوضاع الموظفات ال 35 لاسيما وانهن تجاوزن المقابلات والدورات اللازمة وسافرن للخارج ونجحن بتمثيل الكويت بشهادات مكتوبة من قبل الوزراة ولكنهن حرمن من ابسط حقوقهن وهو حق المساواة بين زملاء قبلوا معهن بذات الفترة ومع زميلات تم قبولهن بعد سنوات من تعيينهن.

طلب بيانا بجميع قرارات الندب والتكليف والنقل

الموزري يسأل الجبري عن التعيينات بالوظائف القيادية والإشرافية في وزارة الأوقاف والجهات التابعة لها

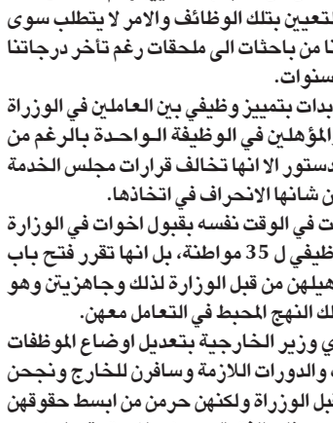

شعيب الموزري

وجه النائب شعيب الموزري سؤالا برلمانيا الى وزير الأوقاف والشئون الإسلامية ووزير الدولة لشئون البلدية، قال فيه أرجو موافاتي بالآتي:

1 – بيان جميع التعيينات في الوظائف القيادية والاشرافية التي تمت في وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية والجهات التي تشرف عليها الوزارة وذلك من تاريخ 2016/12/10 وحتى تاريخ استلام هذا السؤال على أن يشمل البيان ما يلي:

أ – أسماء جميع المتقدمين لتلك الوظائف القيادية والاشرافية وسيرتهم الذاتية المتضمنة المؤهلات الدراسية والخبرة.

ب – أسماء من تم تعيينهم بتلك الوظائف وسيرتهم الذاتية وقرار التعيين

ج – الآلية والإجراءات المتبعة التي تمت لإصدار تلك القرارات وصورة من محاضر الاجتماعات التي تم من خلالها اصدار تلك القرارات

د – بيان جميع التظلمات المقدمة الى الوزارة حول هذه القرارات ان وجدت ونسخة منها.

وتزويدي بنسخة من جميع المستندات المتعلقة بتلك القرارات

2 – بيان جميع قرارت الندب والتكليف والنقل التي تمت في وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية والجهات التي تشرف عليها الوزارة وذلك من تاريخ 2016/12/10 وحتى تاريخ استلام هذا السؤال على أن يشمل البيان ما يلي:

أ – أسماء جميع من صدر بهم قرار ندب او تكليف او نقل وسيرتهم الذاتية المتضمنة المؤهلات الدراسية والخبرة.

ب – صورة من محاضر الاجتماعات التي تم فيها اصدار تلك القرارات

ج – الآلية والإجراءات المتبعة التي تمت لإصدار تلك القرارات وتزويدي بنسخة من جميع المستندات المتعلقة بتلك القرارات.

الصالح يقترح تسمية أحد الشوارع باسم النجم الرياضي الراحل سمير سعيد

خليل الصالح

تقدم النائب خليل الصالح باقتراح برغبة بتسمية أحد شوارع الكويت الرئيسية باسم النجم الرياضي الراحل المرحوم سمير سعيد.

وقال في اقتراحه: انطلاقا من أهمية تخليد الرموز الكويتية وعرفانا بالجميل وتدعيما وترسيخا لمعاني القدوة، ولما كان المغفور له بإذن الله المرحوم سمير سعيد، أحد أبرز علامات الرياضة الكويتية التي أثرت الحياة الرياضية بإنجازات رفعت اسم الكويت عاليا وترك بصمته في وجدان الشعب.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة بتسمية أحد شوارع دولة الكويت الرئيسية باسم المرحوم سمير سعيد حجي.

لتيسير إنجاز معاملاتهم

الحويلة يقترح إنشاء ادارة بكل محافظة لذوي الاحتياجات الخاصة

د. محمد الحويلة

تقدم النائب الدكتور محمد الحويلة باقتراح برغبة بإنشاء ادارة في كل محافظة من محافظات الكويت لترعى مصالح ذوي الاحتياجات الخاصة وتسهل انجاز معاملاتهم.

وقال في اقتراحه: نظرا لما يعانيه ذوي الاحتياجات الخاصة وأولياء أمورهم من جهد في توفير الرعاية المناسبة لأبنائهم وذويهم، الا ان مشاكل الحياة اليومية وما تطلبه من مراجعات متكررة للعديد من المؤسسات والإدارية الحكومية يثقل كاهلهم ويفاقم معاناتهم لعدم توافر أماكن الوقوف الخاصة بهم ولما تستغرقه هذه المراجعات من جهد ووقت حيث ان هذه الفئة تحتاج منا للدعم الانساني والوقوف الى جانبهم.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة بإنشاء ادارة في كل محافظة من محافظات الكويت لترعى مصالح ذوي الاحتياجات الخاصة ويسهل انجاز معاملاتهم والإجراءات الخاصة بهم وبأولياء أمورهم على ان تشمل ما يتعلق بهم من تجديد بيانات ملفاتهم والاعانات التي تصرف لهم بالإضافة لإنجاز المعاملات الرسمية الخاصة بهم (المرور الهجرة الجنسية والجوازات) وكذلك ما يتعلق بتقاريرهم الطبية من وزارة الصحة والجهات التابعة لها.